

جزا فابعلم قدرها في هذه الاحاديث التي عن بيع المبيع
 حتى يقبضه البايع واختلف العلماء في ذلك فقالوا في حقه
 انه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء كان طعاما ام عقارا
 ام متغولام تقدم بر امر غيره وقال عثمان النبي بنحور في
 كل مبيع وقال ابو حنيفة بجوز وكل ثشي الا الفقار وقال
 مالك بجوز في الطعام وجوز فيما سواه واخفه كثير
 وقال اخرون لا يجوز في المكيل والموزون ويجوز فيما
 سواه فاما ذهب عثمان النبي فذكره المازري والقاسمي
 ولم يحكمه اللكرون بل نقلوا الاجماع في بطلان بيع
 الطعام المبيع قبل قبضه قالوا وانما الخلاف فيها سواه
 فهو شاذ متروك والساد علم قوله كانوا يضربون اذا
 باعوه يعني قبل قبضه هذا دليل علي ان ولو الامر يحزر
 من تعاطي بيعا فاسد او يعززه بالضرر وغيرهما يراه
 من العقوبات في المهدون على ما تقدم في كتب الفقه اما
 بيع الصكوك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بيد
 ويجمع ايضا على صكوك والمراد هذا الورق الذي يخرج
 من وحي الامر بالرزق المستخفه بان يكتب فيها كذا وكذا
 من طعام او غيره فيبيع صاحبها ذلك لانسات قبل ان
 يقبضه فتفر اختلف العلماء في ذلك والاصح عندنا صحا
 وغيرهم جواز بيعها والثاني منعها فمنهم اخذ بطاهر قوله
 ابي

ابي هريرة احللت بيع الصكوك وقد نهي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى في خطب مروان
 الناس فنهي عن بيعها ومن اجازها تاول قصة ابي هريرة
 على ان المشتري من خراج له الصك باعه ثلثت قبل ان
 يقبضه المشتري وكان النبي عن البيع الثاني لا عن الاول
 لان الذي خرجت مالك لذلك ملكا مستقرا وليس هو
 بمشتري فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيعه
 ما ورثه قبل قبضه فلا المفاضي عياض بعدان
 تاوله على نحو ما ذكره وكانوا يتبايمونها ثم يبيعها
 المشرون قبل قبضتها فمنها عن ذلك وكذا الحديث
 مفسرا في الموطا ان صكوكا خرجت للناس فتر من مروان
 بطعام فباع الناس ذلك الصكوك قبل ان يستوفوها
 وفي الموطا ما هو بين من هذا وهو ان حكيم بن حزام
 ابتاع طعام امر به عمه بن الخطاب رضي الله عنه فباع
 حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه والساد علم عن حكيم
 ابن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعات
 باختيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما
 وان كذبا وكتما محق بركة بيعهما **فصل** وفي رواية
 البيعات كل واحد منهما باختيار على صاحبه ما لم
 يتفرقا الا بيع الخبار فيه دليل لثبوت خيار المجلس